IRAQI Academic Scientific Journals

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science (2026) 16 (1): 532-540

UKJAES

University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

ISSN:2222-2995 E-ISSN:3079-3521
University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science

Alawi Wafaa Rasheed. Measuring the Impact of Gross Domestic Product on Foreign Reserves and Public Debt in Iraq for the Period (2004–2021). *University of Kirkuk Journal For Administrative and Economic Science* (2026) 16 (1):532-540.

Measuring the Impact of Gross Domestic Product on Foreign Reserves and Public Debt in Iraq for the Period (2004–2021)

Wafaa Rasheed Alawi

University of Fallujah, Anbar, Iraq

Wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

Abstract: One of the most important economic indicators used to measure a country's overall economic performance is Gross Domestic Product (GDP). Over a specific period, it reflects the total value of goods and services produced during that same period. This variable is a key indicator affecting productive capacity and the overall level of economic activity. It is also used to evaluate the effectiveness of monetary and fiscal policies and to measure the level of economic well-being.

As for foreign reserves, they represent the foreign currencies, gold, and Special Drawing Rights (SDRs) held by a country. These reserves serve as the country's financial assets and are important for supporting the local currency, covering imports, and promoting financial and monetary stability. The importance of studying the relationship between these two variables lies in the fact that GDP reflects the level of economic activity, which in turn leads to an increase in foreign currency inflows. Furthermore, foreign reserves play a role in ensuring a stable economic environment that contributes to stable economic growth. The interaction between these two variables helps to strengthen and sustain economic growth, as well as to formulate more efficient economic policies.

Keywords: Gross Domestic Product, Foreign Reserves, Public Debt.

عنوان البحث: قياس اثر الناتج المحلي الإجمالي على الاحتياطات الأجنبية الى الدين العام في العراق للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢١)

م.م وفاء رشيد علاوي

جامعة الفلوجة، الانبار، العراق

Wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

المستخلص: ان من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لقياس الأداء الاقتصادي الكلي للدولة هو الناتج المحلي الاجمالي لأنه خلال مدة زمنية محددة يعكس القيمة الاجمالية لما ينتج من السلع والخدمات خلال نفس الفترة، حيث يعد هذا المتغير مؤشراً رئيسياً يؤثر على القدرات الانتاجية اضافة الى انه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي ككل اضافة الى استخدامه في تقييم فعالية السياسات النقدية والمالية وقياس مستو الرفاه الاقتصادي.

اما بالنسبة للاحتياطات الاجنبية فهي تمثل ما تحتفظ به الدولة من العملات الاجنبية والذهب وحقوق السحب الخاصة التي تعد بمثابة الارصدة لهذا الدول وتكمن اهميتها في دعم العملة المحلية وتغطية الواردات وتمثل عنصراً ضرورياً في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي ، وتكمن اهمية دراسة العلاقة بين المغيرين في كون الناتج المحلي الاجمالي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي الذي يدفع بدوره الى ارتفاع نسبة التدفقات من النقد الاجنبي اضافة الى دور الاحتياطات الاجنبية في تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تساعد على استقرار النمو الاقتصادي حيث طبيعة التفاعل ما بين المتغيرين يساعد على تعزيز واستدامة النمو الاقتصادي اضافة الى صياغة سياسات اقتصادية اكثر كفاءة .

الكلمات المفتاحية: الناتج المحلي الإجمالي، الاحتياطات الأجنبية، الدين العام.

Corresponding Author: E-mail: Wafa.rashid@uofallujah.edu.iq

المقدمة

تعد الاحتياطات الاجنبية أحد المؤشرات المهمة التي تعكس قوة القف المالي والاقتصادي لاي دولة في تمثل غطاء للعملة المحلي وتستخدم في تمويل عجز ميزان مدفوعات، اما الناتج المحلي الاجمالي فهو مؤشر يقيس حجم النشاط الاقتصادي في دولة خلال فترة زمنية معينة، ونظرا للتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣ شهد الاقتصاد العراقي تذبذبا واضحاً في مؤشرات الاداء الاقتصادي ومنها الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطات الاجنبية.

اولاً: مشكلة البحث

ما إثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على حجم الاحتياطات الاجنبية في العراق خلال المدة (٢٠٤٤-٢٠٢١).

ثانياً: فرضية البحث

يفترض وجود علاقة طردية موجبة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطات الاجنبية في العراق اي بارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يؤدي الى زيادة حجم الاحتياطات الاجنبية.

ثالثاً: هدف البحث

يهدف البحث الى قياس وتحليل إثر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق باستخدام اساليب الاقتصادية واحصائية خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) كما يسعى الى تحديد ما اذا كان ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يسهم في زيادة الاحتياطات الاجنبية أم لا؟

رابعاً: اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من كونه يوضح مدى تأثير النمو الاقتصادي في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ويضيف بعدا تحليليا لفهم العلاقة بين اهم متغيرين في الاقتصاد العراقي.

خامساً: حدود البحث

المكانية: الاقتصاد العراقي
الزمنية: (٢٠٠٤-٢٠٢١)

سادساً: منهجية البحث

يتألف هذا البحث من ثلاث محاور المحور الاول: الإطار النظري للناتج المحلي الاجمالي واحتياطات الاجنبية اما المحور الثاني: الجانب التحليلي لتطور الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطات الاجنبية والعلاقة بينهما اما المحور الثالث: قياس إثر الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة الاحتياطات الاجنبية من الدين العام خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

المبحث الأول: الإطار النظري للناتج المحلي الاجمالي واحتياطات الأجنبية.

اولاً: مفهوم الناتج المحلي الاجمالي

يعد الناتج المحلي الاجمالي بانه اهم مؤشر اقتصادي لقياس حجم الاقتصاد ومعدل نموه حيث يعرف بانه اجمالي القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي يتم انتاجها داخل حدود دولة معينة او مجموعة من الدول خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة او ربع سنة (**الباز، ٢٠١٨: ٤٥**).

ثانياً: طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي: هناك ثلاثة طرق يتم من خلالها قياس الناتج المحلي الإجمالي من الناحية النظرية يتم توصيفها بالتالي (**الشافعي،٢٠١٦: ٦٧**)

١- **طريقة الدخل: وهي** الطريقة التي تركز على الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج (الارض والعمل وراس المال) من المشاركة في عملية الانتاج اي مجموع الدخول المكتسبة من عناصر الإنتاج (الاجور، الفوائد، الايجارات).
٢- **طريقة الانفاق**: تعد هذه الطريقة الاكثر شيوعا وتركيزا حيث انها تقيس اجمالي الانفاق على جميع السلع والخدمات المنتجة محليا اي هي مجموع الانفاق على الاستثمار والاستهلاك والانفاق الحكومي (الواردات – الصادرات)
٣- **طريقة الانتاج (القيمة المضافة)**: وهي الطريقة التي تركز على قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد بعد استبعاد قيمة المدخلات الوسيطة (لمنع العد المزدوج) اي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات الاقتصادية.

ثالثاً: انواع الناتج المحلي الاجمالي

هناك عدة انواع لناتج لمحلي تستخدم لأغراض التحليل الاقتصادي والمقارنة واهمها (الجميلي، ٢٠١٩: ٣٤)

١- **الناتج المحلي الاجمالي الاسمي:** يقاس بالأسعار الجارية اي اسعار السنة نفسها ولا يؤخذ بنظر الاعتبار التضخم او تغيرات الاسعار ويستخدم لقياس القيمة الاجمالية للسلع والخدمات كما هي في السوق.
٢- **الناتج المحلي الاجمالي للفرد:** وهو الذي يحسب بقسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان والذي يقيس نصيب الفرد من الناتج المحلي ويستخدم كمؤشر لمستوى معيشة السكان.
٣- **الناتج المحلي الاجمالي الاسمي مقابل تعادل القوة الشرائية:** يستخدم للمقارنة الدولية لأنه يأخذ في الاعتبار اختلاف الاسعار ويحسب بناء على اسعار السلع والخدمات وفقا لتعادل القوة الشرائية بين الدول.

مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى إجمالي الدين العام

يقوم هذا المؤشر بدراسة العلاقة بين الاحتياطيات الأجنبية وإجمالي الدين العام للبلد المدين، أي نسبة الدين العام إلى ما تمتلكه الدولة من الذهب والعملات الأخرى، فكلما ارتفعت نسبة الاحتياطيات ازدادت قوة السيولة للاقتصاد الوطني وازدادت قدرته على تحمل أعباء الدين العام، الأمر الذي يعكس اهتمام الدائنين بقياس قدرة الدولة المدينة على سداد أعباء الدين العام الداخلي والخارجي من خلال هذا المؤشر (**دأود، ٢٠٠٩: ٤١**).

المبحث الثاني: الجانب التحليلي لتطور الناتج المحلي الاجمالي والاحتياطات الاجنبية والعلاقة بينهما.

اولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

من خلال بيانات الجدول (٤-٢) يتضح لدينا تطور مسارات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) إذ نلاحظ أنهُ يسير بتجاه متباين، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى (٧٣,٥٣٣,٥٩٩) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) مقارنةً في عام (٢٠٠٤) عندما كان (53,235,359) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ مقداره (٣٨,١٢٩٪)، وان هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج كان سببه ان العراق قد حقق اعلى معدل نمو في الناتج في عام (٢٠٠٤) وبلغ مقداره (٧٩,٩٤٪) عندما كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٢٩,٥٨٦,٢٢١) مليون دينار في عام (٢٠٠٣) بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق بسبب حرب الخليج.
اما في المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) فنلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفعَ بوتيرة تصاعدية ليبلغ (١٥٧,٠٢٦,٠٦٢) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) وبمعدل نمو مرتفع بلغ (٤٠,٨٨٦٪) مقارنةً في عام (٢٠٠٦) عندما كان الناتج (٩٥,٥٨٧,٩٥٥) مليون دينار وبمعدل نمو (٢٩,٩٩٢٪) ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات الناتجة عن زيادة الصادرات النفطية، ونلاحظ ان زيادات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية تزداد بوتيرة متناقصة في معدل نمو الناتج حتى عام (٢٠٠٨). في حين شهدَ عام (٢٠٠٩) انخفاضاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليبلغ (١٣٠,٦٤٣,٢٠٠) مليون دينار مقارنةً بالعام السابق وبمعدل نمو سالب بلغَ مقداره (١٦,٨٠٢-%)، ويرجع سبب ذلك الانخفاض إلى الازمة العالمية التي عصفت بالاقتصادات الرأسمالية (ازمة الرهن العقاري)، مما أدىّ إلى انخفاض صادرات النفط في الأسواق العالمية.

الجدول (٢): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

(٢)	(١)	
معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	السنوات
	(مليون دينار)	
--	53,235,359	2004
38.1	73,533,599	2005
30	95,587,955	2006
16.1	111,000,000	2007
41.4	157,000,000	2008
(16.6)	131,000,000	2009
23.7	162,000,000	2010
34	217,000,000	2011
17.1	254,000,000	2012
7.9	274,000,000	2013
(2.9)	266,000,000	2014
(26.7)	195,000,000	2015
1	197,000,000	2016
12.7	222,000,000	2017
21.2	269,000,000	2018
3.3	278,000,000	2019
(28.4)	199,000,000	2020
51.3	301,152,818	2021

المصدر: العامود (١) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية اعداد متفرقة.

العامود (٢) من اعداد الباحث بالاعتماد على الصيغة (معدل النمو $= \frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} \times (١٠٠$

الارقام السالبة وضعت بين قوسين

اما في المدة (٢٠١٠-٢٠١٣) فقد نلاحظ ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية يرتفع تدريجيا ليصل إلى (274,000,000) مليون دينار في عام (٢٠١٣) مقارنةً لما وصلَ اليه في عام (٢٠١٠) عندما بلغ (162,000,000) مليون دينار، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الإيرادات من الصادرات النفطية وارتفاع اسعار النفط والتخلص من ازمة الرهن العقاري وتداعياتها على الاقتصاديات الرأسمالية، ونلاحظ ان نمو الناتج قد ارتفع مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (23.7%) في عام (٢٠١٠) أي ان الناتج يزداد بوتيرة متزايدة، وكذلك في عام (٢٠١١) فقد ارتفع معدل النمو مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نلاحظه في الشكل (٢-٤)، ولكن هذا لم يستمر طويلاً فقد انخفض نمو الناتج ليصل إلى (17.1%) في عام (٢٠١٢) وإلى (7.9%) في عام (٢٠١٣) أي ان الناتج يزداد بوتيرة متناقصة في معدل النمو.

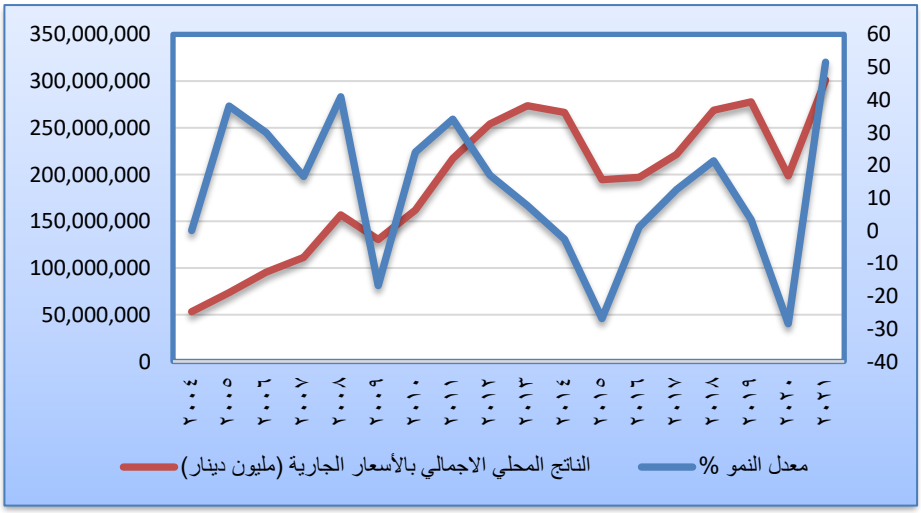

الشكل (٢): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

في حين شهدت المدة (٢٠١٤-٢٠١٥) انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنةً بالسنوات الماضية فقد بلغَ (266,000,000) مليون دينار في عام (٢٠١٤) ويستمر الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (١٩٤,٦٨٠,٩٧٢) مليون دينار في عام (٢٠١٥) وبمعدلات نمو سالبة بلغت (-2.9%) في عام (٢٠١٤) و (-26.7%) في عام (٢٠١٥) ويرجع سبب ذلك الانخفاض إلى الأوضاع الامنية وسيطرة عصابات داعش على عدد من المحافظات وكذلك الانخفاض في اسعار النفط.
اما في المدة (٢٠١٦-٢٠١٩) فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بشكل تصاعدي فقد بلغَ (197,000,000) مليون دينار في عام (٢٠١٦) وبمعدل نمو موجب بلغ (١,٠٪)، وفي المقابل يستمر الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (278,000,000) مليون دينار في عام (٢٠١٩)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى تحرير جميع المناطق من سيطرت عصابات (داعش) وفتح الطرق وزيادة الصادرات من النفط وكذلك ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، ونلاحظ ان الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي تصاحبها زيادة في معدل نمو الناتج كما هو موضح في الشكل (٥-٢) إذ تستمر هذه الزيادة في نمو الناتج حتى عام (٢٠١٨)، اما في عام (٢٠١٩) فقد انخفض معدل نمو الناتج ليصل إلى (3.3%) ويرجع سبب ذلك إلى الزيادة البسيطة التي طرت على الناتج المحلي الإجمالي ويرجع سببها إلى بداية ضهور ازمة فايروس كورونا. اما في المدة (٢٠٢٠-٢٠٢١) من الدراسة فقد شهدَ الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا حاداً ليصل إلى (199,000,000) مليون دينار في عام (٢٠٢٠) مقارنةً بالسنوات السابقة وبمعدل نمو سالب بلغَ (-28.4%) وهو اعلى انخفاض في معدل نمو الناتج خلال مدة الدراسة، ويرجع سبب ذلك إلى تفشي فايروس كورونا وتوقف اقتصاديات الدول عن العمل مما انعكس سلبيا على الوضع الاقتصادي في العراق، لأن العراق يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية واي صدمة في اسعار النفط تنعكس على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن هذا الانخفاض لم يستمر طويلاً ليشهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى (٣٠١,١٥٢,٨١٨) مليون دينار في عام (٢٠٢١) وبمعدل نمو موجب يصل إلى (٥١,٣٪) وهو اعلى معدل نمو وصل اليه الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الإنتاج في قطاعات النفط والكهرباء والمياه والصحة والتعليم والاتصالات والخدمات المالية والتأمين (**وزارة التخطيط، الجهاز الاحصاء المركزي على الموقع** www.cosit.gov.iq).

ثانياً: تحليل علاقة نصيب الفرد من الناتج مع مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

من خلال بيانات الجدول (٢-١١) نرى ان مؤشر نصيب الفرد ومؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام يسيران في نفس الاتجاه وتربطهم علاقة موجبة، إذ نرى عندما كان نصيب الفرد من الناتج (٢) مليون دينار في عام (٢٠٠٤)، ومؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام (١٥٪) في عام (٢٠٠٤)، فعندما ازداد نصيب الفرد من الناتج ليصل إلى (٥,٥) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) ارتفع كذلك مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام ليصل إلى (١٦١,٤٪) في نفس السنة، إذ يتبين من خلال بيانات الجدول (٢-١١) ان نصيب الفرد يسير في نفس الاتجاه مع مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام طوال مدة الدراسة ويرجع السبب إلى ان أي ارتفاع أو انخفاض يطرأ على الناتج المحلي الإجمالي فإنه سوف ينعكس على مؤشر نصيب الفرد إلى الناتج وكذلك مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام، فعندما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (١٥٧,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٨) فأن نصيب الفرد من الناتج ومؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام قد ارتفعا مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أي أنهُما يرتبطان بعلاقة طردية، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات النفطية مقارنة في الأعوام قبل (٢٠٠٣). اما في عام (٢٠١٣) فقد شهد نصيب الفرد من الناتج ارتفاعا ملحوظاً يصل إلى (٨,٣) مليون دينار وهو أكبر قيمة وصل اليها هذا المؤشر خلال مدة الدراسة، ويرجع السبب إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية وتحقيق موازنة انفجارية في ضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية أدىّ إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (٢٦٦,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار في نفس العام، في حين شهِدَ مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام ارتفاعاً هو الاخر ليصل إلى (٤٦٢,٢٪) في عام (٢٠١٣) وهي اعلى قيمة وصل اليها خلال مدة الدراسة ويرجع السبب إلى جدولة الديون الخارجية منها ديون نادي باريس مع تنامي في مستوى الاحتياطيات الأجنبية بسبب ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي. اما في عام (٢٠٢٠) في ضل تفشي فايروس كارونا اللعين وتعطل الاقتصاديات العالمية ودخولها في انكماش، أدىّ إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج، إذ وصل إلى (٤,٩) مليون دينار في نفس العام، وكذلك انخفاض في مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام، ويرجع السبب إلى تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاقتراض الداخلي من اجل تقليص فجوة عجز الموازنة العامة للدولة بموجب قانون الاقتراض الداخلي لعام (٢٠٢٠)، مما أدىّ إلى رفع حجم الدين العام ككل، وكذلك انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى (١٩٩,٠٠٠,٠٠٠) مليون دينار في نفس العام.

الجدول (٣): نصيب الفرد من الناتج ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام في العراق

السنوات	(١) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	(٢) نصيب الفرد من الناتج (مليون دينار)	(٣) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام %
2004	53,235,359	2.0	**15.0**
2005	73,533,599	2.7	**33.9**
2006	95,587,955	3.5	**70.0**
2007	111,000,000	4.0	**106.1**
2008	157,000,000	5.5	**161.4**
2009	131,000,000	4.5	**183.3**
2010	162,000,000	5.4	**211.8**
2011	217,000,000	7.1	**256.9**
2012	254,000,000	8.0	**327.5**
2013	274,000,000	8.3	**462.2**
2014	266,000,000	7.7	**282.2**
2015	195,000,000	5.5	**125.9**
2016	197,000,000	5.4	**81.8**
2017	222,000,000	5.9	**73.2**
2018	269,000,000	7.0	**104.6**
2019	278,000,000	7.1	**117.0**
2020	199,000,000	4.9	**83.0**
2021	301,152,818	7.1	**92.1**

المصدر: العامود (١) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية اعداد متفرقة.

العامود (٢) (٣) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي، ووزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء / مديرية الحسابات القومية /المجموعة الاحصائية.
العامود (٢) نصيب الفرد = الناتج المحلي الإجمالي / عدد السكان.
العامود (٣) الاحتياطيات الأجنبية / الدين العام * ١٠٠.

اما في المدة الأخيرة فقد شهد نصيب الفرد من الناتج ارتفاعاً ملحوظاً يصل إلى (٧،١) مليون دينار مقارنةً بالمدة السابقة، في حين ارتفعت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام لتصل إلى (٩٢،١٪) في نفس العام، ويرجع السبب إلى تحقيق فوائض من خلال ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

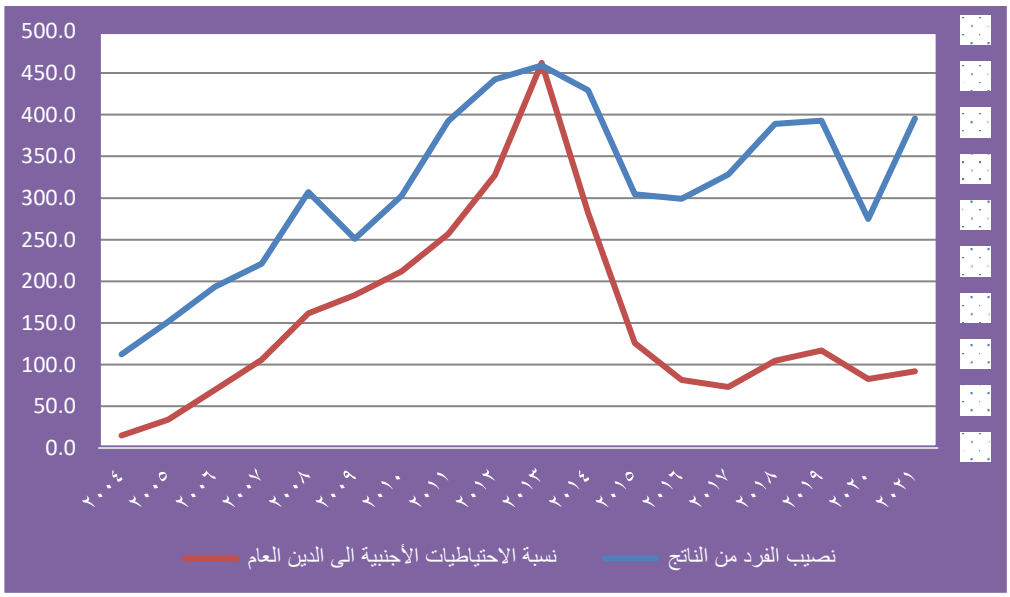

الشكل (٣): يوضح علاقة نصيب الفرد ومؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام في العراق

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

من خلال الشكل (٣) وتحليل البيانات تبين ان نصيب الفرد من الناتج يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام، ويرجع السبب إلى ان كل من نصيب الفرد والاحتياطيات الأجنبية يرتبطان بالناتج المحلي الإجمالي فعندما يزداد الناتج المحلي الإجمالي سوف يزداد نصيب الفرد، وكذلك الاحتياطيات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام في ظل ثبات حجم الدين عند مستويات مقبولة.

المبحث الثالث: قياس إثر الناتج المحلي الاجمالي الى نسبة الاحتياطات الاجنبية من الدين العام خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

اولاً: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد إجراء إختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع المتمثل بـــ (نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام) والمتغيرات المستقلة، كما في الجدول الاتي:

الجدول (٣): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating and Long Run Form Dependent Variable: Y1 Selected Model: ARDL (4, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 1) Date: 08/05/23 Time: 00:08 Sample: 2004Q1 2021Q4 Included observations: 68 Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y1(-1))	0.243	0.073	3.320	0.002
D(Y1(-2))	0.188	0.080	2.353	0.023
D(Y1(-3))	0.155	0.085	1.819	0.076
D(X1)	-0.643	0.215	-2.986	0.005
D(X2_POS)	32.114	6.905	4.651	0.000
D(X2_NEG)	3.413	8.021	0.425	0.673
D(X3_POS)	-694.654	311.953	-2.227	0.031
D(X3_NEG)	-358.030	351.328	-1.019	0.314
D(X4_POS)	-214.125	42.005	-5.098	0.000
D(X4_NEG)	45.613	36.984	1.233	0.224
D(X5_POS)	3.614	1.448	2.497	0.016
D(X5_NEG)	3.014	2.095	1.439	0.158
D(X6)	-1.576	0.520	-3.031	0.004
D(@TREND())	-1.220	0.495	-2.462	0.018
CointEq(-1)	-0.290	0.065	-4.443	0.000
Cointeq = Y1 - (0.3930*X1 + 12.7235*X2_POS + 57.1720*X2_NEG + 181.3213*X3_POS -3037.6879*X3_NEG -237.9616*X4_POS + 8.0923*X4_NEG + 12.4694*X5_POS -4.6881*X5_NEG -1.0060*X6 + 57.9987 -4.2083*@TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.393	0.355	1.108	0.274
X2_POS	12.724	8.674	1.467	0.150
X2_NEG	57.172	15.271	3.744	0.001
X3_POS	181.321	685.040	0.265	0.793
X3_NEG	-3037.688	995.107	-3.053	0.004
X4_POS	-237.962	130.125	-1.829	0.074
X4_NEG	8.092	25.017	0.323	0.748
X5_POS	12.469	5.252	2.374	0. 245
X5_NEG	-4.688	3.977	-1.179	0.022
X6	-1.006	1.188	-0.847	0.402
C	57.999	64.362	0.901	0.373
@TREND	-4.208	1.985	-2.120	0.040

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج القياسي (Eviews.9).

تظهر المرونة الجزئية لنصيب الفرد من الناتج (X٢) إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة سالبة في المتغير (X٢) الذي يؤثر على المتغير التابع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام (Y١) عند مستوى احتمالية (1%)، وهذا يعني ان حدوث أي صدمة سالبة في (X٢) فـــي الآجل الطويل بنسبة (١٪) تـــــؤدي إلى زيادة (Y١)

بنســـــــــبة (57.172%) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذا مطابق لفرضية البحث، وذلك بسبب أي انخفاض يحدث في نصيب الفرد من الناتج أو الدخل، فإنه من المتوقع أن يقل الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وعندما يقل الطلب الاستهلاكي، فإن الشركات تقلل إنتاجها وتقلل على الأرجح حاجتها لاستيراد المواد الخام والسلع النهائية، وبما أن العراق يعتمد على الصادرات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، فإن تراجع حجم الاستيرادات يمكن أن يؤدي إلى تقلص استنزاف العملة الصعبة من الاحتياطيات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة مؤشر نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام.

ثانياً: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ:

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع المتمثل بـــ (نسبة العجز في الموازنة العامة) والمتغيرات المستقلة، كما في الجدول الاتي:

الجدول (٤): نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating and Long Run Form Dependent Variable: Y2 Selected Model: ARDL (3, 0, 0, 1, 1, 1, 1, 0, 1, 1, 1) Date: 08/05/23 Time: 00:14 Sample: 2004Q1 2021Q4 Included observations: 69 Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(Y2(-1))	0.165	0.066	2.507	0.016
D(Y2(-2))	0.091	0.070	1.292	0.203
D(X1)	0.000	0.000	0.082	0.935
D(X2_POS)	0.003	0.001	3.868	0.000
D(X2_NEG)	-0.011	0.003	-3.771	0.000
D(X3_POS)	0.494	0.102	4.865	0.000
D(X3_NEG)	0.581	0.132	4.390	0.000
D(X4_POS)	-0.021	0.018	-1.203	0.235
D(X4_NEG)	0.002	0.001	1.918	0.061
D(X5_POS)	0.003	0.001	4.175	0.000
D(X5_NEG)	-0.002	0.001	-3.298	0.002
D(X6)	0.001	0.000	7.186	0.000
CointEq(-1)	-0.286	0.068	-4.219	0.000

Cointeq = Y2 - (0.0000*X1 + 0.0096*X2_POS -0.0073*X2_NEG -0.3401 *X3_POS + 0.7914*X3_NEG + 0.0673*X4_POS + 0.0086*X4_NEG +0.0036*X5_POS -0.0045*X5_NEG + 0.0015*X6 + 0.9915)

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	0.000	0.000	0.083	0.934
X2_POS	0.010	0.003	3.776	0.000
X2_NEG	-0.007	0.005	-1.403	0.167
X3_POS	-0.340	0.205	-1.656	0.104
X3_NEG	0.791	0.291	2.719	0.009
X4_POS	0.067	0.041	1.648	0.106
X4_NEG	0.009	0.006	1.513	0.137
X5_POS	0.004	0.002	2.299	0.026
X5_NEG	-0.004	0.002	-2.582	0.013
X6	0.002	0.000	3.696	0.001
C	0.991	0.015	65.703	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج القياسي (Eviews.9).

١) تظهر المرونة الجزئية لنصيب الفرد من الناتج (X٢) إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة موجبة في المتغير (X٢) الذي يؤثر على المتغير التابع نسبة العجز في الموازنة العامة (Y٢) عند مستوى احتمالية (1%)، وهذا يعني ان حدوث أي صدمة موجبة في (X٢) اي (زيادة في نصيب الفرد) فـــي الأجل الطويل بنسبة (١٪) تـــــؤدي إلى زيادة (Y٢) بنسبة (0.010%) مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وهذا مطابق لنظرية الاقتصادي، لان عندما يرتفع نصيب الفرد من

الناتج في العراق سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الانفاق الحكومي بسبب الطلب المتزايد على الخدمات العامة مثل (التعليم، الصحة، ....الخ)، إذ يتم تمويل تلك النفقات من الموازنة العامة، وبما ان العراق يعتمد بشكل كبير في تمويل الموازنة من خلال صادراته النفطية فأي صدمة تحدث في أسعار النفط ينعكس ذلك بشكل كبير على الموازنة العامة، فعندما ارتفع نصيب الفرد من الناتج قابلة تلك الزيادة عجز في الموازنة العامة حتى عام (٢٠١٦) ويرجع السبب إلى دخول عناصر (داعش) وانخفاض الصادرات النفطية وزيادة الانفاق العسكري أدىّ إلى حدوث عجز في الموازنة، وكذلك في عام (٢٠٢٠) عندما انخفضت أسعار النفط بسبب تفشي فايروس كورونا.

الاستنتاجات

١. أثبتت النتائج وجود أثر ايجابي ومعنوي في الأجل الطويل لمتوسط نصيب الفرد من الناتج عند حدوث أي صدمة سالبة في المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام، كما اثبتت بوجود أثر سلبي ومعنوي في الأجل الطويل لمؤشر العجز والفائض في الميزان التجاري عند حدوث أي صدمة سالبة في المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام، وأثبتت بوجود أثر سلبي ومعنوي في الأجل الطويل لمؤشر المديونية الخارجية عند حدوث أي صدمة موجبة في المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام، ووجود أثر سلبي ومعنوي في الأجل الطويل لمؤشر نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات عند حدوث أي صدمة سالبة في المتغير المستقل الذي يؤثر على المتغير التابع نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام.
٢. أثبتت نتائج التحليل بوجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من الناتج ومؤشر إستدامة الدين العام المتمثل بـ(بنسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الدين العام)، إذ تبينَ ان تأثير نصيب الفرد على مؤشر إستدامة الدين العام كان محدوداً، ويرجع السبب إلى ان نصيب الفرد والاحتياطيات الأجنبية يرتبطان ارتباط كبير بالناتج المحلي الإجمالي، وبما ان الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على الإيرادات النفطية التي تكون اكثر من ٦٠٪ من الناتج الإجمالي، فأن ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع كل من نصيب الفرد والاحتياطيات الأجنبية، مع بقاء الدين العام عند مستويات مقبولة.

التوصيات

١- ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن القطاع النفطي.
٢- تمن اجل زيادة التدفقات الاجنبية يجب تعزيز وتشجيع الصادرات الغير النفطية أي الصناعية والزراعية وغيرها.
٣- للحفاظ على مستوى مستقر من الاحتياطات الاجنبية يجب تطوير السياسة النقدية الفعالة.
٤- تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية من اجل تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الاجمالي.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

١- البنك المركزي العراقي: https://www.cbiraq.org/default.aspx
٢- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير متفرقة للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٢٠. ٢) https://databank.worldbank.org/home.aspx
٣- داوود، علي عدنان (٢٠٠٩)، "مديات فاعلية وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، العراق، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد.
٤- وزارة التخطيط، الجهاز الاحصاء المركزي على الموقع (www.cosit.gov.iq).
٥- الباز، عبدالحميد، (٢٠١٨) كتاب الاقتصاد الكلي، دار المعرفة الجامعية، مصر.
٦- الشافعي، محمد (٢٠١٦)، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الأنجلو المصرية.
٧- الجميلي، احمد محمد (٢٠١٩)، الاقتصاد الكلي نظريات وتطبيقات، دار اليازوري العلمية، الأردن.

ثانياً: المصادر العربية مترجمة

1- Al-Baz, Abdelhamid. (2018). *Macroeconomics*. Egypt: Dar Al-Maaref Al-Jami'ia.
2- Al-Jumaili, Ahmed Mohammed. (2019). *Macroeconomics: Theories and Applications*. Jordan: Dar Al-Yazouri Scientific Publishing.
3- Al-Shafei, Mohammed. (2016). *Principles of Macroeconomics*. Anglo Egyptian Bookshop.
4- **Central Bank of Iraq, Statistics and Research Department.** Various reports (2004–2020). Also available at: https://databank.worldbank.org/home.aspx
5- **Central Bank of Iraq.** Official website: https://www.cbiraq.org/default.aspx
6- Dawood, Ali Adnan. (2009). *The Effectiveness and Management of Public Debt in Stimulating Economic Activity*. Unpublished Master's Thesis, Iraq, Al-Mustansiriyah University, College of Administration and Economics.
7- **Ministry of Planning, Central Statistical Organization (CSO).** Official website: www.cosit.gov.iq